

Distr.: General
17 May 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة وينسلي (استراليا)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)
القراءة الأولى (تابع)

الباب ٢٧ - الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المركزية

الباب ٢٧ ألف - مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة

الباب ٢٧ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

الباب ٢٧ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية

الباب ٢٧ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية

الباب ٢٧ هاء - الإدارة، جنيف

الباب ٢٧ واو - الإدارة، فيينا

الباب ٢٧ زاي - الإدارة، نيروبي

الباب ٢٦ - الإعلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع) A/53/955؛ A/54/6/Rev.1، A/54/7 و A/54/16؛ A/C.5/54/1، A/C.5/54/21 و A/C.5/54/25

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٢٧ - الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المركزية

الباب ٢٧ ألف - مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة

الباب ٢٧ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

الباب ٢٧ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية

الباب ٢٧ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية

الباب ٢٧ هاء - الإدارة، جنيف

الباب ٢٧ واو - الإدارة، فيينا

الباب ٢٧ زاي - الإدارة، نيروبي

١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الجزء الثامن، والذي يتضمن الأبواب من ٢٧ إلى ٢٧ زاي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/54/7) (الفصل الثاني الجزء الثامن)). وقال إن الباب ٢٧، إلى جانب أبوابه الفرعية، استقطب أكبر حصة من الموارد المطلوبة في الميزانية العادية، وقدرها حوالي ٤٦٠,١ مليون دولار أو نسبة ١٧ في المائة تقريبا. وتمثل تلك المبالغ المقدرة انخفاضا صافيا في الموارد قدره ٤,٢ ملايين دولار. وتبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقع رصدها لخدمات الدعم المشتركة ما يناهز ٨٣ مليون دولار. واقترح ما مجموعه ٢١٠٦ وظائف، منها ٥٨٤ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

٢ - وبخصوص الباب ٢٧ ألفت قال إن اللجنة الاستشارية رأت أن هناك حاجة إلى النظر في عبء العمل الملقى على جميع هيئات إقامة العدل لتحديد ما إذا كان من اللازم توفير دعم إضافي لها. وكانت اللجنة الاستشارية قد طرحت تساؤلات بشأن الموارد من الموظفين المقترحة تحت جميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة، بما في ذلك الباب ٢٧ باء، لتعهد نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وبالتحديد لم تجد أي أساس منطقي لتمويل تلك الوظائف من المساعدة المؤقتة العامة عوض اقتراح وظائف مؤقتة أو حتى ثابتة، وطلبت إعادة النظر في المسألة في سياق المقترحات المتعلقة بالميزانية المقبلة.

٣ - وتطرق إلى الباب ٢٧ جيم فقال إن الممارسات والسياسات الخاصة بموظفي المنظمة تستوجب اهتماما عاجلا من طرف الأمانة العامة والدول الأعضاء كما أنها شكلت موضوع اهتمام رئيسي من اللجنة الاستشارية. وأفاد بأن آراء اللجنة بهذا الخصوص ترد في الفقرتين ثامنا ٣٢ و ثامنا ٣٣ من الفصل الثاني وكذا في الفقرات من ٩٨ إلى ١٠٥ من الفصل الأول من تقريرها. ووجه الانتباه إلى مذكرة الأمين العام بخصوص الممارسات والسياسات المتعلقة بالموظفين (A/C.5/54/21) التي قدمت عملا بالطلب الوارد في الفقرة ١٠٤ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٤ - ومضى يقول إن الفقرات من ثامنا ٢٤ إلى ثامنا ٢٩ و ثامنا ٨٠ من تقرير اللجنة الاستشارية تتناول التدريب الذي طلب أن يخصص له مبلغ قدر بحوالي ٢٠ مليون دولار. وأضاف أن التقييم الذي أجري لجميع برامج التدريب في الأمم المتحدة بطلب من اللجنة الاستشارية في الفقرة ثامنا ٥٩ من تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/52/7/Rev.1) بين أن تلك البرامج كانت جيدة النوعية والتصميم وفعالة من

ومناقشة طائفة متنوعة من المواضيع قد يؤدي إلى مناقشات مطولة وإلى الفشل في نهاية المطاف. وينبغي منح الأولوية للخدمات المؤهلة للتنفيذ المشترك، باستخدام معايير الكفاءة والانتاجية وفعالية التكلفة. وحيثما يتقرر أن تلك الاشتراطات قد استوفيت وأن هناك تقاعسا في العمل، ينبغي إخبار الدول الأعضاء التماسا للتوجيه التشريعي.

٧ - وأفاد أن فيينا تفوق نيويورك أو جنيف في التجربة بخصوص الخدمات المشتركة أو الموحدة، بما في ذلك القدرة على وضع مؤشرات الأداء من حيث عبء العمل لتحديد معدلات تسعير تلك الخدمات. وقال إن اللجنة الاستشارية أوردت في الفقرة ثامنا ٩٤، آراءها بقدر أكبر من التفصيل بخصوص تحديد الخدمات التي ينبغي النظر في تقديمها بشكل مشترك أو موحد.

٨ - وبخصوص الباب ٢٧ و١٠، استرعى الانتباه إلى ملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرتين ثامنا ٩٨ وثماننا ٩٩ من تقريرها بشأن إدارة المباني بصفة عامة وبشأن مجمع مركز الأمم المتحدة في فيينا بصفة خاصة.

٩ - وبخصوص الباب ٢٩ زاي أشار إلى أن الأمين العام التزم، عملا بقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠، بالزيادة تدريجيا في عنصر الميزانية العادية المتعلق بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بغرض تخفيض التكاليف الإدارية المفروضة على البرامج الفنية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقال إن هناك حاجة إلى تنقيح المنهجية المتبعة في تقدير حجم العمل المقترن. مما يقدمه مكتب الأمم المتحدة من خدمات نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وما يتصل بذلك من تكاليف. وهناك حاجة إلى رصد كفاءة الترتيب الخاص باسترداد التكاليف، عن كثب، ولذلك طلبت اللجنة الاستشارية من مجلس مراجعي الحسابات أن

حيث التكلفة. وطلبت اللجنة الاستشارية تقويم أوجه القصور التي برزت خلال التقييم، ولا سيما تلك المتصلة بإضفاء اللامركزية على برامج التدريب بنقلها إلى الإدارات والمكاتب كل على حدة وضرورة توخي مزيد من الشفافية في عرض برامج التدريب والتكاليف ذات الصلة، في مقترحات الميزانية المقبلة.

٥ - وبخصوص الباب ٢٧ دال قال إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في خدمات الدعم سوف يكتسي فائدة جمة بالنسبة للأمانة العامة والدول الأعضاء. غير أن الأمم المتحدة لا تزال متخلفة كثيرا عن الصناديق والبرامج في إعداد استراتيجيات منسقة ومتكاملة للإصلاح في مجال تكنولوجيا المعلومات. وبالفعل ليس هناك على ما يبدو رؤية أو ريادة عامة. ويشكل تعيين مدير جديد لشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات، الذي تم في الفترة الأخيرة، خطوة إلى الأمام بيد أنه تم تنبيه اللجنة الاستشارية إلى أنه نظرا لانعدام سياسات حقيقية في هذا المجال لعدة سنوات فإن وضع استراتيجية فعالة على نطاق المنظومة سيتطلب الكثير من الوقت والجهد. وخلصت اللجنة الاستشارية، في الفقرة ٩٢ من تقريرها، إلى ضرورة وضع استراتيجية، على وجه الاستعجال، كما استنتجت أن التغيير ينبغي ألا يقتصر فحسب على شراء المعدات والبرامج الحاسوبية، بل ينبغي أن يشمل كذلك بذل جهود متضافرة ودؤوبة لترسيخ ثقافة تكنولوجيا المعلومات في جميع مكونات الأمانة العامة.

٦ - ومضى يقول إن الخدمات المشتركة تشكل موضوعا رئيسيا آخر للاهتمام. وردا على استفسارها بخصوص التقدم المحرز في مشروع الخدمات المشتركة الناجم عن مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح (A/51/950) أخرجت اللجنة الاستشارية أن عددا من الأفرقة العاملة عقدت اجتماعات كثيرة. وحذرت اللجنة الاستشارية، في الفقرة ثامنا ٥٧ من تقريرها، بأن كثرة الأفرقة العاملة وعقدتها لقاءات متعددة

بالكفاءة والاقتصاد في التكاليف. وأفاد بأن وفده يود أن يحصل على مزيد من المعلومات عن أهداف وحدة دعم الرقابة التي أنشئت داخل المكتب وكذا عن المهام التي كلفت بها على أساس مخصص (الفقرة ٢٧ ألف ٢٥ من الوثيقة A/54/6/Rev.1). وقد أحاطت علما بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بخصوص الوظائف داخل الوحدة.

١٣ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء عدد الحالات المعلقة التي لم يبت فيها بعد مجلس الطعون المشترك. فللموظفين الحق في البت في طعونهم في الوقت المناسب. وأوضح بأن التأخير يؤثر سلبا على معنويات الموظفين ويقوض مبدأ فعالية التكلفة ومن شأنه كذلك أن يعرقل التطبيق المناسب للنظام الإداري للموظفين. وبناء على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بوجود حاجة إلى بحث عبء العمل الملحق على جميع الهيئات التي تعنى بإقامة العدل لتقرير ما إذا كانت الموارد الكافية قد رصدت لذلك المجال.

١٤ - وبخصوص الباب ٢٧ باء قال إن وفده يشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية رأيها بأنه ينبغي للأمم العام أن يستعرض طريقة تمويل الوظائف في شعبة تمويل عمليات حفظ السلام، وهي الوظائف الممولة حاليا من حساب الدعم ويعد تقريرا بهذا الشأن في سياق تقديرات الميزانية المقبلة. كما يوافق وفده على أن يتم إقرار الوظائف الأربعة اللازمة لتعهد نظام المعلومات الإدارية المتكامل بوصفها وظائف مؤقتة عوض تمويلها من المساعدة المؤقتة العامة. وطلب معلومات أكثر تفصيلا بشأن دور ووظائف شعبة الحسابات سائلا عن إمكانية تحقيق مزيد من الكفاءة داخل الشعبة.

يولي اهتماما خاصا لتلك المسألة في المراجعة المقبلة لحسابات الميزانية العادية لفترة السنتين الحالية. وأوصت بإقرار أربع وظائف أخرى اقترحها الأمين العام لشعبة الخدمات الإدارية في نيروبي.

١٠ - السيد طومو مونثي (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): عرض استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الأبواب ٢٧ إلى ٢٧ زاي من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، الواردة في الفقرات من ٤٣٧ إلى ٤٤١ من تقرير اللجنة (A/54/16). وقال إن اللجنة أوصت الجمعية العامة، في الفقرة ٤٣٩ من تقريرها، بأن تطلب من الأمين العام إعادة صياغة سرد الباب ٢٧ جيم وفقا لقرار الجمعية ٢٢١/٥٣. وقال إن السرد المنقح يرد في الوثيقة A/C.5/54/17 وكانت اللجنة قد أكدت، في الفقرة ٤٣٧، على أن مسؤوليات وعبء عمل أمانة لجنة البرنامج والتنسيق، التي تعمل أيضا كأمانة للجنة الخامسة، كان ينبغي أن توضح في السرد البرنامجي، وأوصت، في الفقرة ٤٣٨، بأن تواصل الجمعية العامة النظر في هذه المسألة في دورتها الراهنة وفقا للفقرتين ٨ و ٩ من الباب ١ باء (الفرع الثالث) من قرارها ٢٢٠/٥٢.

١١ - السيد ساريغا (فنلندا): تحدث عن الأبواب من ٢٧ إلى ٢٧ زاي، باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا فقال إن هناك زيادة في الكفاءة والفعالية في عدد من المجالات مما تمخض عن وفور قدرها ٤,٢ ملايين دولار تحت الجزء الثامن. لكن بالإمكان إحراز مزيد من التقدم في مجالات أخرى.

١٢ - وأردف قائلا إن مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة ينبغي أن يؤدي دورا رائدا في تخطيط التدابير المتعلقة

أبواب الميزانية، حسب الاقتضاء. كما يؤيد طلب اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ثامنا ٤٤ من تقريرها بخصوص إنشاء وحدة تنظيمية واحدة تُعنى بنظام المعلومات الإدارية المتكامل وخدمات تكنولوجيا المعلومات. ويتطلع إلى الحصول على مزيد من المعلومات بخصوص نتائج دراسة الجدوى الخاصة بتطوير نظام القرص البصري. كما يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في رأيها القائل بأن تطبيق نظام القرص البصري وتكنولوجيا الانترنت والإكسترنات سوف يتيح تحقيق الكفاءة في توفير الوثائق بالوسائل الالكترونية في غرف الاجتماعات.

١٨ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي أيد المشروع الخاص بالخدمات المشتركة الذي تضمنته مقترحات الأمين العام بخصوص الإصلاح (A/51/950). ويرى أن خدمات المشتريات وتكنولوجيا المعلومات وشؤون الموظفين وخدمات الأمن والسلامة ولا سيما خدمات الطباعة قابلة جيدا للتنفيذ المشترك. وأفاد أن الخدمات المشتركة ينبغي أن تُعطى أولوية على نطاق المنظومة. كما ينبغي أن تتبع الجمعية العامة نهجا فاعلا وإيجابيا وأن تطلب الدول الأعضاء تعاون المنظمات المعنية بغرض تدليل العقبات التي تحول دون التعاون الوثيق. ويمكن للجنة التنسيق الإدارية أن تضطلع بدور تنسيقي في هذا الشأن.

١٩ - وبخصوص الباب ٢٧ هاء قال إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بوجود حاجة إلى إنشاء وحدات لإدارة الوظائف الشاغرة لأنه سيكون بمقدور نظام المعلومات الإدارية المتكامل أن يتابع الحالة فيما يتعلق بالشواغر بطريقة موقوتة، كما يشاطر الاتحاد اللجنة آراءها بخصوص المقترح القاضي بإلغاء تسع وظائف وكذا بخصوص الزيادة الكبيرة في الاعتمادات المخصصة للخدمات التعاقدية. وبخصوص الباب ٢٧ واو أشاد بالترتيبات المتخذة لتوفير الخدمات المشتركة من جانب

١٥ - واسترسل يقول إن الاتحاد الأوروبي دأب على دعم إصلاح إدارة الموارد البشرية. ولا يزال القلق يساوره بشأن بطء التنفيذ فيما يتعلق بتفويض السلطة. وأضاف بأن الاتحاد إذ يلاحظ أن مكتب إدارة الموارد البشرية قد باشر بناء قدرات الرصد، يتفق مع ملاحظة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارية والميزانية الواردة في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/52/7/Rev.1) بضرورة تعميم رصد تنفيذ تفويض السلطة. كما يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها إزاء عدم تحقيق أي تقدم في ترشيد الإجراءات والعمليات الخاصة بالموظفين والتي تشكل في الوقت الراهن عبئا ثقيلا جدا وتستوجب قدرا كبيرا من الوقت وتتمس بارتفاع تكاليفها. ومن شأن تبسيط الإجراءات، وتعزيز ذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة، أن يقوم بحل قدرا كبيرا من أوجه القصور تلك.

١٦ - وطلب توضيحات بشأن الموارد الكثيرة المطلوبة للسفر تحت الباب ٢٧ جيم. وقال إن الجدول الزمني لاجتماعات لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة مجال يمكن فيه تحقيق وفور. ويرحب وفده بالأولوية العليا التي منحها الأمين العام للتدريب. لكن يود أن يحصل على مزيد من المعلومات بشأن أنواع التدريب الذي سيتلقاه الموظفين، ويرى أن هناك حاجة إلى وضع مؤشرات للأداء لتقييم أثر ذلك التدريب.

١٧ - وانتقل إلى الباب ٢٧ دال فقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتحويل الوظائف ال ٢٩ المتصلة بهذا النظام، والممولة حاليا من المساعدة المؤقتة العامة، إلى وظائف ثابتة. ويأمل أن يُسفر انتقال النظام من مرحلة التطوير إلى مرحلة التشغيل عن مزيد من الاقتصاد في التكاليف. وأفاد بأن الاتحاد الأوروبي يتفق مع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بعرض تكاليف وفوائد تكنولوجيا المعلومات، بشكل واضح، تحت كل باب من

تعمل في مجال إقامة العدل لتحديد ما إذا كانت الموارد المخصصة لهذا المجال كافية. ويتفق وفدها كذلك مع اللجنة الاستشارية على ضرورة إعادة النظر في ممارسة تمويل الوظائف في شعبة تمويل حفظ السلام من حساب الدعم.

٢٢ - وأعربت عن ترحيب وفدها بعملية إصلاح تنظيم الموارد البشرية الجارية وتطوير القدرة على رصد تنفيذ تفويض السلطة. وقالت إنه يؤيد بشدة رأي الأمين العام بأن تدريب الموظفين يمثل عنصراً أساسياً في تحديث المنظمة. ويرى أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تتعاون مع بعضها البعض بصورة أقوى في تقديم خدمات الدعم، وأن لجنة التنسيق الإدارية يمكن أن تقوم بدور إيجابي في هذا الصدد.

٢٣ - وأضافت أن وفدها قد دعا منذ زمن طويل إلى تعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وهو مكتب الأمم المتحدة الوحيد الذي يقع في بلد نام. وقالت إن زيادة الموارد المقترحة والتي تبلغ أكثر من ١٥ في المائة تحت الباب ٢٧ زاي تتسق مع توصيات فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية وستخفض من عبء البرامج الموضوعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل. ويتفق وفدها مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن ضرورة وضع منهجية لتحديد تكاليف مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وكيفية توزيعها.

٢٤ - الرئيسة: دعت اللجنة إلى النظر في الباب ٢٧ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٢٥ - السيدة بويرغو رودريغيز (كوبا): قالت إن وفدها يرغب في إعادة تأكيد تأييده لقرار المكتب بالنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة بابا بابا. وفيما يتعلق بالباب ٢٧ ألف، فإنها تود أن تشيد بتقييم الأمانة العامة للتجربة المكتسبة منذ إنشاء مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة في سياق

مكتب الأمم المتحدة في فيينا وسأل عما إذا كانت الأمانة العامة ستطبق الدروس المستخلصة في مراكز العمل الأخرى. وقال إنه يتطلع إلى أن تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة نتائج تطبيق المنهجية الجديدة لقيود تكاليف الخدمات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في فيينا على برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات. وأضاف بأن الاتحاد الأوروبي يشاطر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية آراءها بخصوص ترفيع الوظائف في إطار هذا الباب.

٢٠ - وتطرق إلى الباب ٢٧ زاي فرحب بالتزام الأمين العام بالزيادة تدريجياً في عنصر الميزانية العادية المتعلق بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بغرض التخفيف من التكاليف الإدارية المفروضة على البرامج الفنية لبرنامج الأمم المتحدة والموئل. وقال إن الاتحاد الأوروبي يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بضرورة إنشاء آلية لتحديد إجمالي تكاليف مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وكيفية توزيعها. وأضاف بأنه ينبغي مواصلة تقديم الخدمات على نحو مشترك. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشاطر اللجنة الاستشارية ملاحظاتها الواردة في الفقرات ثامنا ١١٦ إلى ثامنا ١١٨ من تقريرها بخصوص إجراء استرداد التكاليف.

٢١ - السيدة ميرشانت (النرويج): تحدثت عن الأبواب من ٢٧ إلى ٢٧ زاي، فقالت إن وفدها يرغب في تأييد البيان الذي قدمه ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وذكرت أن وفدها يرحب بالفوروات التي تمت في الباب ٢٧ والأبواب الفرعية التابعة له ويرغب في تشجيع تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية. ويعلق أهمية كبيرة على دور وحدة دعم المراقبة ويؤيد توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالوظائف في الوحدة. وأضافت أن عدد الدعاوى المعروضة أمام مجلس الطعون المشترك يدعو إلى القلق وأن وفدها يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أن هنالك حاجة لدراسة حجم عمل الهيئات التي

وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة ومكتب السياسات الإدارية مسؤولية خاصة في تشجيع زيادة كفاءة الإدارة وفعاليتها، وتبسيط العمليات الإدارية، وتحسين تنفيذ البرامج، وضمان تطبيق نهج متكامل على نطاق الأمانة العامة. وطلب توضيحا بشأن العمل الذي سيوكل إلى الاستشاريين والخبراء المشار إليهم في الفقرة ٢٧ ألف - ١٨، في ضوء ما يبدو من أن مكتب السياسات الإدارية تتوفر لديه الخبرة في المجالات المحددة في تلك الفقرة. ويدرك وفده الحاجة لتسهيل عمل هيئات المراقبة الثلاث ومتابعة توصياتها. بيد أنه يرى أن النقل المقترح لوظيفة من الرتبة ف - ٥ داخليا إلى وحدة دعم المراقبة لم توضح بصورة كافية. ويجب أن تتمكن الأمانة العامة من الإشارة إلى حدوث زيادة كبيرة في عبء العمل أو تحديد أوجه الضعف والعقبات المتوقعة. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٧ ألف - ٣١، سأل عما إذا كانت الحاجة للموارد الإضافية المتعلقة بتراخيص برامجيات إدارة الاستثمار قد تكون متكررة.

٢٨ - السيد أور (كندا): سأل عن أوجه الاختلاف بين مهام مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة الموصوفة في الفقرة ٢٧ ألف - ٥ ومهام المكتب التنفيذي لإدارة شؤون الإدارة والتنظيم المشار إليها في الفقرة ٢٧ ألف - ٤٣. وطلب معلومات بشأن توزيع الوظائف بين هيئات الطعون المختلفة.

٢٩ - السيد ساك (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن الأمانة العامة ستوفر المعلومات عن إحصاءات عبء العمل لهيئات إقامة العدل خلال السنوات الثلاث الماضية في مشاورات غير رسمية. وقال إنه من الصعب توفير تفاصيل العمل المسند لفرادى الوظائف المبينة في الجدول ٢٧ ألف - ١١ لأن الوحدة صغيرة جدا ومن المستحيل تحديد وظيفة واحدة لكل مهمة بعينها.

برنامج الأمين العام للإصلاح. وأعربت أيضا عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات عن طبيعة العلاقة بين وحدة دعم المراقبة وهيئات المراقبة الرئيسية الثلاث. وأشارت إلى ما جاء في الفقرة ٢٧ ألف - ٢٧ (د) '٣' من الميزانية البرنامجية المقترحة من أن الوحدة أعدت تقارير حالة مستكملة تتعلق بالإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتساءلت عن السبب في عدم وجود أي إشارة في الفقرة إلى وحدة التفتيش المشتركة. وقالت إن وفدها يشارك للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية القلق بشأن تراكم الدعاوى المقدمة إلى مجلس الطعون المشترك. وطلبت الحصول على معلومات مستكملة عن حالة الدعاوى المعروضة على المجلس وعن التدابير التي تتخذها الأمانة العامة لتعزيز إقامة العدل.

٢٦ - السيد ريباش (الولايات المتحدة الأمريكية): سأل عما إذا كانت الإنجازات المتوقعة ستدرج تحت الباب ٢٧ ألف في المقترحات المتعلقة بالميزانية التي ستقدم في المستقبل أو عن وجود وسيلة أخرى لتتبع التقدم نحو تحقيق الأهداف الموضوعية. وأشار إلى أنه طلب مبلغ ٩٠.٠٠٠ دولار للسفر، وطلب معلومات عن نفقات السفر خلال فترة السنتين الحالية وعن أي وفورات تكون قد حُققَت من خلال ترتيبات السفر التي تحقق فعالية أكبر للكلفة. وأعرب عن رغبته في الحصول على توضيح بشأن دور وحدة دعم المراقبة، وفي معرفة ماهية الدعم الإداري الذي قدم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٢٧ - السيد تاكاهارا (اليابان): قال إن وفده يرحب بالتخفيض الشامل البالغ ٠,٩ في المائة من احتياجات الموارد للباب ٢٧ والأبواب الفرعية التابعة له ويحيط علما بالزيادة الصافية في عدد الوظائف بمقدار ١٧ وظيفة تمول من الميزانية العادية. وفيما يتعلق بالباب ٢٧ ألف، قال إن على مكتب

الرسمية، ولكن السبب في تبعية الوحدة لمكتب تنظيم الموارد البشرية هو تفادي هذا التضارب في المصالح على وجه التحديد.

٣٥ - **الرئيسة:** قالت إنها تعتبر أن اللجنة قد أكملت قراءتها الأولى للباب ٢٧ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وترغب في إحالة هذا القسم إلى المشاورات غير الرسمية لمزيد من النقاش.

٣٦ - وقد تقرر ذلك.

٣٧ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى النظر في الباب ٢٧ بء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٣٨ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يرغب في معرفة الغرض من تخصيص مبلغ ٢٠ ٩٠٠ دولار المشار إليه في الفقرة ٢٧ بء - ١١ والمستوى المناظر للصرف خلال فترة السنتين الحالية. ويود كذلك أن يعرف ما هي استخدامات "مؤشرات حجم العمل الهامة" المشار إليها في الفقرة ٢٧ بء - ١٧.

٣٩ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال، مشيراً إلى مصدر أموال شعبة تمويل حفظ السلام، إن الأمانة العامة قد اقترحت في إطار مقترحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ تحويل بعض الوظائف في شعبة عمليات حفظ السلام وإدارتها من حساب الدعم إلى الميزانية العادية. ولم توافق الجمعية العامة على ذلك الاقتراح وأحجمت الأمانة العامة عن إعادة طرح المسألة في إطار الميزانيتين البرنامجيتين الحالية والتالية. بيد أنه إذا توفر تأييد واضح في اللجنة فإنها ستنتظر في القيام بذلك في المقترحات المتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن الأمانة العامة تسعى دائماً بالطبع إلى زيادة الكفاءة: وعلى سبيل المثال، حققت خلال الميزانيتين الماضيتين تخفيضاً بلغ ست وظائف تقريباً في شعبة

٣٠ - ومضى قائلاً إن الغرض من وحدة دعم المراقبة ليس هو تقديم الخدمات إلى هيئات الرقابة ولكن ضمان تنفيذ توصيات هذه الهيئات على نطاق الأمانة العامة. وتتم متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، بمجرد الموافقة عليها، مثلما يحدث بالنسبة لتوصيات هيئات الرقابة الأخرى. وهناك حاجة للكثير من التنسيق الداخلي بغية ضمان أن تؤدي مثل هذه التوصيات إلى تغييرات في طرق عمل الأمانة العامة: وهذه هي مهمة الوحدة. وقد قدمت بعض خدمات الدعم الإداري إلى محكمة رواندا، باستخدام موارد الدعم الخارجة عن الميزانية.

٣١ - وتعتبر الموارد الإضافية وقدرها ٥٩ ٥٠٠ دولار المتعلقة بتراخيص برامجيات إدارة الاستثمار نفقات متكررة لأن معظم هذه التراخيص تصلح لسنة واحدة تقريباً. وقد يبدو المبلغ كبيراً ولكن إدارة النقد بالمنظمة قد تحسنت كثيراً باستخدام البرامجيات خلال فترة السنتين الحالية. وخلال فترة السنتين القادمة يتوقع أن تنمو الفوائد المصرفية المكتسبة من ٩٠٠ ٠٠٠ دولار إلى ٣ ملايين دولار.

٣٢ - إن المكتب المباشر لوكيل الأمين العام لشؤون الإدارة هو وحدة صغيرة تقوم بتقديم الخدمات لضمان التدفق المتوازن للعمل الموضوعي للإدارة. ومهمته مختلفة جداً من مهمة المكتب التنفيذي للإدارة. ولكل إدارة من إدارات الأمانة العامة عادة مكتبا تنفيذياً لتنظيم الموارد البشرية وتقديم خدمات الإدارة المالية.

٣٣ - **السيد أور** (كندا): قال إن المهام المختلفة لوحدة إقامة العدل قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بين تقديم المشورة إلى الأمين العام بشأن تظلمات الموظفين وخدمة هيئات إقامة العدل نفسها، على سبيل المثال.

٣٤ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إنه سيقدم تفاصيل كافية عن المسألة في المشاورات غير

الحسابات. وعمل الشعبة الأساسي هو مسك دفاتر المنظمة. وسيقدم تفاصيل كاملة بشأن أنشطتها كتابة في المشاورات غير الرسمية.

٤١ - ومضى قائلاً هنالك دائماً تدبير لاستخدام خبرة خارجية مخصصة كإجراء طارئ يمكن أن تدعو إليه الحاجة، على سبيل المثال عند حدوث غش أو تزوير للتوقعات. ولم تستخدم حتى الآن أي من الموارد التي خصصت لفترة السنتين الحالية. وقد صممت مؤشرات حجم العمل لمجرد قياس الزيادة أو النقصان في حجم العمل المنجز.

٤٢ - الرئيسة: قالت إنها تعتبر أن اللجنة قد أكملت قراءتها الأولى للباب ٢٧ بآء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وترغب في إحالة هذا الباب إلى المشاورات غير الرسمية لمزيد من النقاش.

٤٣ - وقد تقرر ذلك.

٤٤ - الرئيسة: دعت اللجنة إلى النظر في الباب ٢٧ جيم من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٤٥ - السيد أور (كندا): أشار إلى الباب ٢٧ جيم، فلاحظ أن اللجنة الاستشارية لا تزال ترى أنه رغم الأهداف العديدة التي وضعت في الماضي لتبسيط الإجراءات للعمليات الإدارية والمتعلقة بشؤون الموظفين في مجال تنظيم الموارد البشرية، ومع ذلك، يبدو أن القليل من التقدم قد تحقق حتى الآن (A/54/7، الفقرة الثامنة - ٣٢). وقال إن الأساس المنطقي للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات هو جعل المنظمة أكثر كفاءة، ولكن مثل هذا الاستثمار يؤدي أحياناً إلى مجرد تحويل العمليات القائمة إلى عمليات آلية. وعلى سبيل المثال، فإن مكتب تنظيم الموارد البشرية يخطط إلى تحويل أكثر من مائة استمارة لشؤون الموظفين إلى استمارات آلية. ويتفق وفده بشدة مع اللجنة الاستشارية في أن على الأمانة العامة أن تراجع أولاً إجراءاتها وتبسطها، وبذلك تخفض عدد

الاستثمارات التي ستحول إلى استمارات آلية. والدرس المستفاد من تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل هو أن تحويل نظام معقد إلى نظام آلي ينتج عنه نظام حديث ولكنه معقد كذلك. ويطلب وفده تأكيدات من المكتب بأنه سيراجع إجراءاته.

٤٦ - السيدة سيلوت برافو (كوبا): قالت إن وفدها يرحب بمذكرة الأمين العام التي تشمل سرداً ذا صيغة معدلة للباب ٢٧ جيم (A/C.5/54/17) والتي جاءت استجابة لطلب من لجنة البرنامج والتنسيق بأن يكون سرد البرنامج متسقاً مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٣ خاصة فيما يتعلق بتفويض السلطة. بيد أن السرد المنقح لم يعكس الشواغل التي عبرت عنها الوفود في لجنة البرنامج والتنسيق ولا بد من مناقشته بالتفصيل في المشاورات غير الرسمية.

٤٧ - وأضافت قائلة أن الفقرة ٢٧ جيم - ٣٤ تشير إلى بعض الأنشطة المتصلة بالفريق العامل المعني بخدمات الموظفين. وتستحق المبادرة الإشادة ولكن ليس هناك أي إشارة إلى الولاية التشريعية لها. فضلاً عن ذلك فإن القرار ٢٢١/٥٣ لم يعط الأمانة العامة مطلق الحرية في تنفيذ اقتراحات الأمين العام بشأن إصلاح تنظيم الموارد البشرية قبل إنشاء نظام سليم يمكن مساءلته فيما يتعلق بتفويض السلطة. ولم يلق إنشاء مثل هذا النظام اهتماماً كبيراً في سرد البرنامج.

٤٨ - ويرحب وفدها بزيادة الموارد المقترحة لتدريب وتطوير الموظفين ولكنه يوافق على تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن الزيادة المطردة في الموارد المطلوبة لهذه الأنشطة وعدم وجود عرض واضح للاحتياجات الحقيقية أو استخدام هذه الموارد.

٤٩ - السيد فيديروف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده قد وجّه الانتباه من قبل إلى الزيادة في الموارد المخصصة لتدريب

البرنامج أو على آثاره على الميزانية وينبغي شطبه. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٧ جيم - ١٦، لا يعتقد وفده أن موارد الضيافة والتمثيل ينبغي أن يستخدمها الموظفون لترفيهه عن بعضهم البعض ويرحب بأي توضيح بشأن موارد التمثيل المطلوبة لاستخدامها فيما يتصل بلجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة. وقال إنه ربما يكون من الأفضل أن تقوم لجنة الخدمة المدنية الدولية بإجراء الدراسات الاستقصائية للمرتبات المشار إليها في الفقرة ٢٧ جيم - ٣٦ (ج). وفيما يتعلق بشراء جهاز للتحليل الكيميائية الحيوية بتكلفة تبلغ ١٨٠ ٠٠٠ دولار (الفقرة ٢٧ جيم - ٥٥)، قال إنه قد يكون من الأفضل من ناحية فعالية الكلفة استعمال خدمات مختبر خاص. واختتم كلمته قائلاً إن وفده يرحب بالحصول على توضيح بشأن حاجة مكتب الأمانة العامة المساعدة لتخصيص مبلغ ٤٢ ٨٠٠ دولار، لتغطية التكاليف الجارية للطباعة الخارجية للنماذج والمواد القرطاسية (الفقرة ٢٧ جيم - ١٤)؛ وتعتبر الحاجة لمثل هذه الكمية الكبيرة من القرطاسية شيئاً غريباً.

٥٣ - السيد ياماغيوا (اليابان): أعرب عن موافقة وفده بصفة عامة على تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن الباب ٢٧ جيم. وقال إن تفويض السلطة أهمية خاصة بالنسبة لمكتب تنظيم الموارد البشرية. وأنه يجيب علماً بتأكيد الأمانة العامة بأن تفويض السلطة فيما يتعلق بمسؤوليات المكتب لن يتم قبل وضع مبادئ توجيهية واضحة وقبل أن يتلقى موظفوها التدريب اللازم. ورشما يتم ذلك، تظل الملاحظات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرة الثامنة - ٤٢ من الوثيقة A/52/7/Rev.1 سارية وينبغي الامتثال لها.

٥٤ - وفيما يتعلق بنسبة الزيادة البالغة ٣٠ في المائة في ميزانية تدريب وتطوير الموظفين، قال إنه في الوقت الذي يوافق الجميع على أن المنظمة تعتمد على نوعية موظفيها يؤيد فيه وفده تماماً الأولوية المعطاة للتدريب، يجب ألا يغيب

الموظفين وتطويرهم. وأضاف أن البرامج التدريبية ينبغي أن تُصمم لتزويد الموظفين بالمعارف والمهارات المتصلة مباشرة بأداء واجباتهم. واستناداً إلى المادة ١٠١ من الميثاق ينبغي على الأمين العام ألا يعين إلا الأشخاص ذوي الكفاءة العالية؛ والدول الأعضاء ليست مستعدة لصرف الموارد على تدريب أي شخص آخر. وليس من المقبول أن تصرف الموارد على التدريب العام والتطوير. والأمم المتحدة ليست مركزاً للتدريب ولكنها منظمة سياسية هامة مطلوب منها أن تقوم بمهام صعبة جداً.

٥٠ - السيد بي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يؤيد برنامج الأمين العام لإصلاح تنظيم الموارد البشرية - وهو عمل معقد ولا يمكن إنجازه بين عشية وضحاها. ويمثل تطوير وتدريب الموظفين المكون الأساسي للتغيير اللازم لثقافة المنظمة، واحتياجات التدريب المتزايدة هي العنصر الرئيسي الكامن وراء الزيادة المطلوبة لمكتب تنظيم الموارد البشرية.

٥١ - وقال إن وصف برامج تدريب وتطوير الموظفين رغم إسهابه لم يبين كيفية صرف الموارد؛ ويحتاج وفده لمزيد من التفاصيل الكمية لكي يحكم على ما إذا كان البرنامج معقولاً وقيس مدى تحقيق الأهداف. وهو يطلب باختصار مزيداً من التوضيح لمبررات الزيادة المطلوبة. ويود أن يعرف بصفة خاصة ما إذا كانت قد تمت الاستفادة من التسهيلات التي يوفرها مركز منظمة العمل الدولية للتدريب في إيطاليا.

٥٢ - ومضى قائلاً إنه في الفقرة ٢٧ جيم - ١٣، قد طُلب مبلغ ٢٦٧ ٨٠٠ دولار لسفر الإدارة والموظفين المشاركين في لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة؛ ويمثل مبلغ ٩٥ ٠٠٠ دولار من ذلك المبلغ زيادة في الموارد تُعزى إلى قرار اللجنة بالاجتماع مرتين في السنة. ولم توافق لجنة البرنامج والتنسيق أو اللجنة الخامسة على مثل هذا التوسع في

جيم من البرنامج نتيجة لاعتماد القرار ٥٣/٢٢١، بسيطة جدا. ويدرك أن آثار القرار تحظى باهتمام كبير من لدن الوفود؛ وسيقدم ممثل عن مكتب إدارة الموارد البشرية قدرا أكبر من التفاصيل في المشاورات غير الرسمية.

٥٨ - وأردف قائلاً إن التدريب المقدم متنوع جدا: فقد كان هناك دائما تدريب في مجال تدريس اللغات بالمنظمة، غير أن التركيز تحول في السنوات الأخيرة بشكل متزايد نحو تطوير الإدارة وتكنولوجيا المعلومات لتمكين الأمانة العامة من استخدام التكنولوجيا الجديدة استخداما كاملا. وبالرغم من إدارة بعض الأموال المخصصة للتدريب مركزيا ومن ذلك على سبيل المثال التدريب في مجال الإدارة فإن مكتب إدارة الموارد البشرية خصص اعتمادات منفصلة لمختلف الإدارات بغرض تطوير المهارات الفنية. وتجسيدا لاهتمام الأمين العام بزيادة التركيز على التدريب داخل المنظمة، طُلب إضافة مليون دولار للأموال المخصصة للتدريب وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠ في المائة.

٥٩ - وفيما يخص حجم الأجر التي تدفعها المنظمة، قال إن تركيز المنظمة على التدريب كان ضعيفا في الماضي. وكانت اللجنة الاستشارية قد أوصت بإجراء تقييم خارجي للتدريب داخل المنظمة وقدم تقرير عن ذلك إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ويمكن أن يُتاح كوثيقة معلومات أساسية.

٦٠ - ومضى يقول إن لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة وهي منتدى يمكن الإدارة والموظفين من مختلف مراكز العمل من الالتقاء، أنشئت منذ ١٠ سنوات أو ما يزيد وأثبتت جدواها كوسيلة لتمكين المدراء من الاطلاع على وجهات نظر الموظفين، مما يمكن من تفادي نزاعات لا لزوم لها وضمان الانسجام داخل بيئة العمل. وقد تقرر أنه من المفيد

عن البال أن التدريب لا يكتمل بمجرد تنفيذه: فهو حلقة مستمرة من التغذية الراجعة. ويجب أن تقاس نتائجه وفقا للأهداف، ثم تسترجع الخلاصة إلى مرحلة التخطيط للدورة التالية. ولا يمثل عدد المشاركين في برنامج تدريبي سوى مؤشر صغير للأداء، ولا بد من مزيد من التقييم النوعي.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، فإن التدريب ليس هدفا في حد ذاته ولكنه جزء لا يتجزأ من خطة استراتيجية لتطوير الموارد البشرية. وينبغي على المكتب أن يعد هذه الخطة. وينبغي العمل دون توان على أساس التوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق بشأن التقييم الشامل لبرامج التدريب وإتاحة النتائج.

٥٦ - وأعرب عن تقدير وفده للجهود التي يبذلها المكتب من أجل تصحيح عدم التوازن الجغرافي في الأمانة العامة. وقال إن الجمعية العامة أكدت مرارا على فائدة برنامج الامتحانات التنافسية الوطنية. ويعد توقع شعبة الخدمات التنفيذية (الفقرة ٢٧ جيم - ٢٣ ج) بتوظيف ٢٠٠ من الناجحين سنويا خلال فترة السنتين أمرا طموحا بالتأكيد. واليابان، بوصفها بلدا ممثلا تمثيلا ناقصا بصورة خطيرة، لا اعتراض لديها بالطبع على تحديد هذا الهدف ولكنها ترحب بتقديم بيانات مقارنة لفترتي السنتين الحالية والسابقة. كما أعرب عن رغبته في معرفة خطط المكتب بشأن وسائل تبسيط عمليات الالتحاق من خلال عملية الامتحانات التنافسية (الفقرة ٢٧ جيم - ٣١) وفي الحصول على تبرير للزيادة المطلوبة في المساعدة المؤقتة والعامة (الفقرة ٢٧ جيم - ٢٥) باعتبارها بديلا عن إنشاء وظائف دائمة؛ وطلب مزيدا من المعلومات بشأن مراكز الموارد الوظيفية المشار إليها في الفقرة الفرعية ٢٧ جيم - ٥٩ (د).

٥٧ - السيد ساك (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن التغييرات التي اقترح إدخالها على سرد الباب ٢٧

البشرية ككل ولا يقتصر على الموظفين الذين يعملون حالياً في مكتب الأمانة العامة المساعدة، وعددهم قليل.

٦٥ - الرئيس: دعا اللجنة إلى أن تنظر في الباب ٢٧ - دال من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٦٦ - السيدة أنسيرا (كوستاريكا): بدأت بتذكير الأمانة العامة بالطلب الذي كانت تقدمت به في الشهر الماضي للحصول على نسخة من العقد المبرم مع شركة خدمات المطاعم، والتي لم تحصل عليها بعد.

٦٧ - وأضافت قائلة إن وفدها يسلم بأنه من الأساسي بالنسبة للمنظمة أن تحافظ على أمنها بشكل جيد، ولكنه مشغل بالتكلفة العالية للترتيبات المتخذة. وسألت، بصفة خاصة، عن الأساس الذي استند إليه في طلب أموال تتعلق بالكلاب الأمنية. وقالت إنها كانت قد طلبت تلك المعلومات من قبل دون أن تتوصل بجواب مرض. وتساءلت عما إذا كانت الموارد المخصصة لذلك الغرض تتوافق فعلاً مع احتياجات الدول الأعضاء وسألت عن السبب في عدم استخدام تلك الموارد لتوظيف مزيد من رجال الأمن.

٦٨ - ومضت تقول إن اجتماعاً عقد على ما يبدو، في بداية تشرين الأول/أكتوبر، بين مسؤولين من الأمم المتحدة وممثلين عن إدارة الشرطة بنيويورك. وسألت الأمانة العامة توضيح العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة وشرطة مدينة نيويورك.

٦٩ - واسترسلت تقول إنه من المعروف جيداً أن هدايا تقدم في كثير من الأحيان إلى الأمين العام وهي ملك للأمم المتحدة وليست ملكاً للأمين العام شخصياً. وطلبت قائمة بتلك الهدايا إلى جانب التفاصيل عن مكان الاحتفاظ بها وقيمتها.

زيادة تواتر الاجتماعات من مرة إلى مرتين كل سنة وبناء على ذلك قدم طلب لزيادة مخصصات السفر.

٦١ - وأضاف قائلاً إن طلب مبلغ لأغراض الضيافة الوارد في الفقرة ٢٧ جيم - ١٦ يتصل بعدد من المناسبات منها اجتماعات لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة. وبخصوص الحاجة إلى بدل الضيافة قال إنه كان من اللازم، أثناء المفاوضات بين الموظفين والإدارة، تلطيف جو المفاوضات التي كانت صعبة في بعض الأحيان. وعلى غرار اللجنة الخامسة فإن لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة دأبت على العمل لفترات طويلة بعد أوقات العمل العادية.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن طلباً قدم من أجل المساعدة المؤقتة العامة وليس بخصوص الوظائف الجديدة. وفيما يتعلق بعملية الصيانة المستمرة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل وحيث إنه لم يتسن بعد التأكد من عدد الوظائف الثابتة التي سيستوجبها هذا النظام في نهاية المطاف، ارتئي أنه من المستصوب طلب أموال بطريقة مرنة. غير أن الحاجة إلى تعهد الجانب المتعلق بالموارد البشرية من نظام المعلومات الإدارية المتكامل، على المدى الطويل، سوف يقتضي إنشاء وظائف ثابتة.

٦٣ - وفيما يتعلق بشراء جهاز لتحليل الكيمياء الإحيائية لدائرة الخدمات الطبية (A/54/6/Rev.1)، (الفقرة ٢٧ جيم - ٥ من المجلد الثالث)). تقرر أنه من الممكن تفادي الاختبارات المنفردة بفضل شراء هذا الجهاز الذي سيتمخض في نهاية المطاف عن فوائد في مجال الحد من التكلفة.

٦٤ - وقال إن سؤالاً طرح بخصوص مبلغ ٨٠٠ ٤٢ دولار المذكور في الفقرة ٢٧ جيم - ١٤ والمتعلق بالطباعة الخارجية للاستمارات والقرطاسية التي يستخدمها مكتب الأمانة العامة المساعدة. لكن الواقع هو أن ذلك الاعتماد يتعلق بالمواد التي يستخدمها مكتب إدارة الموارد

٧٤ - وبخصوص الفقرة ٢٧ دال - ٦ طلبت من الأمانة العامة تقديم مزيد من التفاصيل عن التخفيضات في الاحتياجات من الموارد وعن تدابير الحد من التكاليف وما أسفرت عنه من وفور في التكاليف التشغيلية.

٧٥ - ومضت تقول إن الأمانة العامة أفادت في عدة مناسبات أن اتخاذ ترتيبات أكثر صرامة في مجال الأمن والسلامة ضروري للمنظمة لكن الموارد المخصصة لذلك الغرض وعدد الوظائف لا يزال على حاله إلى حد كبير. وبناء على ذلك سألت عن التغييرات التنفيذية المزمع إدخالها على ترتيبات الأمن والسلامة ومدى صلة تلك الترتيبات باحتياجات الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بموضوع التدريب في مجال الأمن سألت عن الوحدة المسؤولة عن توفير التدريب والمعايير المعتمدة في اختيار هذه الوحدة. وأشارت إلى تليفزيون الدائرة المغلقة لمراقبة حالة الأمن، وسألت عن المعايير المعتمدة لتحديد مقر كاميرات المراقبة والتدابير المتخذة لحماية سرية المعلومات في الأماكن التي ركبت فيها تلك الكاميرات.

٧٦ - وبخصوص موضوع الكلاب المستخدمة للأغراض الأمنية، طلبت من الأمانة العامة تقديم معلومات مكتوبة عما إذا كانت الكلاب قد جلبت من متعاقد أو تم شراؤها، وعن التكاليف المقارنة المعنية، وعن عملية تقديم العروض وأحكام العقد. وقالت أيضا إنها تود أن تعرف ما إذا كان بمقدور موظفي الأمن بالأمم المتحدة يبطلوا مفعول أي جهاز متفجر قد يتم الكشف عنه من طرف الكلاب.

٧٧ - وأردفت تقول إن وفدها يود كذلك أن تقدم الأمانة العامة معلومات عن نظام القرص الضوئي للأمم المتحدة ولا سيما فيما يخص فعاليته وفائدته العملية ومستوى استخدامه من جانب الدول الأعضاء.

٧٠ - وأشارت إلى المقالات التي نشرت في الصحافة بخصوص حالة مبنى مقر الأمم المتحدة، فقالت إن وفدها قلق إزاء الخطر المحتمل الناجم عن وجود جزئيات الاسبيستوس في الهواء والتي قد تنتشر في المبنى بكامله عبر شبكة التدفئة وتكييف الهواء. وسألت بصفة خاصة عما إذا كان يتم بانتظام فحص نوعية الهواء وما إذا كانت الاختبارات تجري لتحديد إلى أي مدى تشكل جزئيات الاسبيستوس عاملا من العوامل الصحية داخل المبنى.

٧١ - وبخصوص موضوع ذي الصلة قالت إن علامات وضعت في صالة الوفود بمنع التدخين وتساءلت عن الجهة التي أمرت بوضعها لأنه لم يرحص بها حسب الأصول على ما يبدو.

٧٢ - السيد في (الولايات المتحدة الأمريكية): تحدث عما اكتشفه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (الفقرة ٩٦ من الوثيقة A/54/393) بأن الإدارة دأبت على فرض رسوم المكالمات الهاتفية البعيدة على المستخدمين وأن فائضا قدره حوالي ٨,٥ ملايين دولار قد تراكم مع مرور الزمن. وقال إن ذلك يشكل فائضا غير مميز واستخدامه لشراء الأجهزة الهاتفية والمعدات والخدمات ذات الصلة هو استخدام غير مرخص به لتلك الأموال الفائضة. وحسب تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية كانت الإدارة قد أخطرت المكتب بأنها اتخذت خطوات لتنفيذ توصياته في ذلك الصدد وسأل عن الخطوات التي اتخذت ومصير ذلك الفائض البالغ ٨,٥ ملايين دولار وكيفية عكسه في الحسابات.

٧٣ - السيدة سيلوت برافو (كوبا): طلبت من الأمانة العامة تقديم معلومات بخصوص فرقة العمل المعنية بالخدمات المشتركة في الأمم المتحدة ولا سيما تشكيلها ووظائفها وما حققته من نتائج ومدى صلة عملها بمكتب خدمات الدعم المركزية.

٧٨ - وأفادت بأن وفدها لاحظ زيادة في الموارد المطلوبة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل بسبب الحاجة إلى استخدام موظفين مؤقتين. وتساءلت عما إذا كان هذا الاتجاه نحو زيادة الموارد سيستمر واستفسرت عن قابلية الربط المتبادل بين عمليات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين ونظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٧٩ - وفيما يتعلق بالكافيتريا والمطعمين طلبت تفاصيل عن العقد كما تساءلت عن السبب في ارتفاع الأسعار بعد ترميم الكافيتريا دون أن يقابل ذلك تحسن في نوعية الأغذية أو الخدمات المقدمة.

٨٠ - السيد أور (كندا): ذكر بأنه حينما اقترح إنشاء نظام المعلومات الإدارية المتكامل لأول مرة أدلي بعدة بيانات حول ما سيتيحها من زيادة في الكفاءة ومن تخفيض في تكاليف الدعم. وكان من المتوقع أن يغير هذا النظام جذريا الطريقة التي تعالج بها المنظمة شؤونها الإدارية ولا سيما من خلال الحد من الازدواجية، وأن يسفر عن وفور كبيرة. وبالرغم من توقع وفور كبيرة تتضمن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ زيادة في التكاليف الخاصة بالصيانة.

٨١ - السيد ياما جيوا (اليابان): أشار مع القلق إلى ملاحظة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارية والميزانية (الفقرة ثامنا - ٤٣ من الوثيقة A/54/7) بأن تقديرات الميزانية الخاصة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل لا تتسم بقدر كاف من الشفافية. وقال إن مساهمة هذا النظام في إدارة المنظمة على نحو يتسم بالكفاءة والوفور في التكاليف التي من المتوقع أن يسفر عنها، ينبغي أن يعرضها جنبا إلى جنب مع الموارد والاحتياجات من الوظائف. وسيكون من المفيد كذلك أن تتضمن تقديرات الميزانية توزيعا للتكاليف المتكررة وغير المتكررة. وعندما يتعلق الأمر ببرنامج على نطاق الأمانة العامة مثل نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ينبغي أن تقدم للدول الأعضاء صورة عامة وواضحة تتضمن الآثار البرنامجية والآثار المترتبة في الميزانية وجدولا زمنيا متعدد السنوات يبين المراحل.

٨٢ - ومضى يقول إن وفده يود أن يعرف ما إذا كانت هناك مبادئ توجيهية لتوفير واستبدال معدات المعلومات في جميع وحدات الأمانة العامة. وفي ختام مداخلة قال إنه ينبغي استعراض ملاك الموظفين من فئة الخدمات العامة على ضوء التدابير المتخذة لتقليص عبء العمل مثل إدخال المعدات الالكترونية المكتبية.

٨٣ - السيد أور (كندا): ذكر بأنه حينما اقترح إنشاء نظام المعلومات الإدارية المتكامل لأول مرة أدلي بعدة بيانات حول ما سيتيحها من زيادة في الكفاءة ومن تخفيض في تكاليف الدعم. وكان من المتوقع أن يغير هذا النظام جذريا الطريقة التي تعالج بها المنظمة شؤونها الإدارية ولا سيما من خلال الحد من الازدواجية، وأن يسفر عن وفور كبيرة. وبالرغم من توقع وفور كبيرة تتضمن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ زيادة في التكاليف الخاصة بالصيانة.

٨٤ - وقال إنه يعتقد، في ذات الوقت، أن هناك، بالضرورة، تخفيضا في التكاليف المتصلة بالتخلص تدريجيا من النظام الحاسوبي القديم وبالحد من التداخل والازدواجية في المهام. فحينما اقترح نظام المعلومات الإدارية المتكامل لأول مرة قيل إن هناك ٢٢ جهازا حاسوبيا ليست جزءا من نظام الإدارة المتكامل وتقتضي إعادة إدخال قدر كبير من البيانات. وقال إنه يطلب بناء على ذلك معلومات عما تحقق من وفور بفضل نظام المعلومات الإدارية المتكامل وعن الوفور التي من المتوقع أن تتحقق مستقبلا خلال فترة السنتين المقبلة وما بعدها.

٨٥ - وفي هذا الخصوص، أشار إلى أن الفرع المتعلق بتكنولوجيا المعلومات من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية يتضمن جدولا يبين النفقات الخاصة بتعهد

إن اللجنة الاستشارية كانت قد طلبت إعداد دراسة استقصائية شاملة يجريها الخبراء عن الاحتياجات الأمنية في مرافق الأمم المتحدة وقدرة المنظمة على تلبيتها، إلى جانب بيان بالاحتياجات من الموارد ذات الصلة، وتقديمها إليها بحلول ربيع سنة ٢٠٠٠.

٩١ - وفيما يتعلق بالشواغل المتعلقة بالصحة التي أثرت، قال إن فحوصا تجرى بانتظام على نوعية الهواء والماء وكذلك على مستوى التداخل الكهرومغناطيسي في مباني الأمانة العامة، وذلك حفاظا على سلامة الموظفين.

٩٢ - وفيما يتعلق بمسألة فرض رسوم على المكالمات الهاتفية البعيدة من المقر قال إنه لا بد من الاعتراف بأن النظام الحالي يستند إلى برامج حاسوبية قديمة أدت إلى تكاليف مرتفعة قياسا بتكلفة خدمات المكالمات الخارجية التي يقدمها الموردون في الخارج. وتتخذ خطوات من أجل تقويم هذا الوضع بالرغم من أنه لا بد من التذكير بضرورة تغطية بعض التكاليف غير المباشرة.

٩٣ - وأخيرا قال إنه بخصوص عقد الكافيتريا طُلب رأي مكتب الشؤون القانونية بشأن صحة الكشف عن العقود المبرمة مع البائعين.

٩٤ - السيد أور (كندا): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لم تبيّن التكاليف المتصلة بتطوير وصيانة نظام المعلومات الإدارية المتكامل في اللجان الإقليمية. وسيكون من المفيد تقديم هذه المعلومات من طرف الأمانة العامة.

٩٥ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في الباب ٢٧ - هاء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٩٦ - السيد ياما جيوا (اليابان): رحب بالاقترح القاضي بتخفيض الموارد في إطار الباب ٢٧ - هاء، والذي تحقق بفضل زيادة أتمته وتبسيط الإجراءات. وقال إن وفده يأمل في أن تتحقق تخفيضات مماثلة في مراكز العمل الأخرى.

تكنولوجيا المعلومات. وسأل عن الحصة المخصصة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل في تلك النفقات.

٨٦ - السيد ساك (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن الجدول المعني يتضمن عامودا يتعلق بلجنة تنسيق نظم المعلومات ونظام المعلومات الإدارية المتكامل. وقال إن تعهد هذا النظام يندرج ضمن الباب ٢٧، الذي يشترك في إطاره كل من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ومكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب خدمات الدعم المركزية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وقال إنه لا يوجد توزيع أكثر تفصيلا لتكاليف تعهد هذا النظام.

٨٧ - وردا على السؤال المتعلق بالوفور المرتقبة من نظام المعلومات الإدارية المتكامل، أشار إلى أن تركيب النظام لن يكتمل إلا في نهاية سنة ٢٠٠٠. وبناء على ذلك فإن مرحلة الاختبار تحتاج إلى بعض الوقت ثم يتضح بعدها مدى الاقتصاد في التكاليف.

٨٨ - وأردف قائلا إن المبادئ التوجيهية المتعلقة باستبدال معدات تكنولوجيا المعلومات سوف تقدم خلال المشاورات غير الرسمية. وينص النظام، في جوهره، على استبدال الحواسيب الشخصية على أساس موحد.

٨٩ - وأردف قائلا إن التعديل الذي شهدته أسعار الكافيتريا مؤخرا لا يمت بصلة إلى ترميم هذا المرفق. ويندرج هذا التعديل في الأسعار ضمن تعديلات عديدة نُص عليها في العقد الذي أبرمته المنظمة مع مقدم الخدمات.

٩٠ - وفيما يتعلق بخدمات الكشف عن المتفجرات وإبطال مفعولها، قال إنه تقرر بأن استئجار خدمات كلب مدرب على الكشف عن المتفجرات وسائسه أقل من شراء الكلب وتعيين السائس. وقال إن المعلومات بشأن تكلفة الكلب وقيمة العقد وغير ذلك من المسائل ذات الصلة قدمت إلى اللجنة الاستشارية. وبخصوص مسألة الأمن بصفة عامة، قال

الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وذكر بأن العام ٢٠٠١ قد عُين عام الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات وبأن أي إنفاق على الترويج للتفاهم والتسامح والتعايش السلمي والتعاون الدولي له ما يبرره في عالم يتزايد تكافلاً.

١٠٢ - السيد فوكس (استراليا): قال إن رأي وفده يتفق مع البيانات التي أدلى بها قبل ذلك ممثلو الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة وإسرائيل وكندا. وقال إنه ينبغي لوظيفة المنظمة في مجال الإعلام أن تروج لأنشطتها ذات الأولوية وأنه من المستغرب في ضوء ذلك أن الموارد المقترحة المطلوبة تحت الباب ٢٦ تفوق الموارد المقترحة لأي من المجالات الثمانية ذات الأولوية المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وطالب بأن تقدم الأمانة العامة شرحاً تفصيلياً عن كيفية توزيع موارد الإعلام على المجالات ذات الأولوية. وأوضح أن تواضع الزيادة المطلوبة هي تحديد السبب الذي جعل من الصعب على وفده تأييد هذا الطلب مضيفاً أنها قادرة بالتأكيد على تحقيق الزيادة المقترحة من خلال زيادة كفاءة الإدارة والقيادة.

١٠٣ - وتكلم عن مسألة العلاقة بين الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، فقال إن وفده لاحظ استمرار أوجه القلق التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية بشأن استغلال المنشورات الإلكترونية والنسبة الدقيقة بين الطباعة الداخلية والخارجية. واعتبر أن إنشاء موقع للأمم المتحدة على الويب دون الاستعانة بموارد إضافية كان واحداً من أهم التطورات الأخيرة التي فاقت غيرها في تيسير وصول أنشطة الأمم المتحدة أسهل وجعلها أكثر شفافية. غير أنه أعرب عن استمرار قلق وفده إزاء ما يبدو من عدم وجود تنسيق في إنشاء وتطوير مواقع الويب الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

وبخصوص مسألة تطوير مهارات الموظفين والاحتياجات من الوظائف قال إن حكومته لا يمكن أن تؤيد الطلب القاضي بتوفير موارد إضافية. فمن الصعب، على سبيل المثال، تبرير توظيف ١٥ أستاذاً متفرغاً للغات في جنيف، في الوقت الذي يوجد فيه عدد أقل نسبياً من هؤلاء الأساتذة في مراكز العمل الأخرى. وفي هذا الخصوص سيكون من المفيد معرفة ما إذا كانت هناك سياسة متكاملة بشأن التدريب في مجال اللغات.

٩٧ - السيد ريباش (الولايات المتحدة الأمريكية): رحّب بعدم وجود أي مقترحات للزيادات تحت الباب ٢٧ - هاء من الميزانية البرنامجية المقترحة. غير أنه أعرب عن اعتقاد وفده باستمرار وجود إمكانية لإدخال المزيد من الإصلاحات وقدر أكبر من الفعالية وعن نيته متابعة هذه المسألة في المشاورات غير الرسمية.

٩٨ - الرئيس: دعا اللجنة إلى النظر في الباب ٢٧ - واو من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٩٩ - السيد ياما جيوا (اليابان): لاحظ أن فيينا متقدمة عن كل من نيويورك أو جنيف في تقديم الخدمات الموحدة و/أو المشتركة، التي تشمل القدرة على وضع مؤشرات لقياس أداء حجم العمل من أجل تحديد معدلات إعداد الفواتير للخدمات الموحدة أو المشتركة. وقال إنه ينبغي تطبيق الدروس المستفادة من فيينا في مزار العمل الأخرى.

١٠٠ - وأضاف أن وفده يرى أن الخدمات الاستشارية المقترحة فيما يتصل باستدراج عروض خطة التأمين الطبي الجماعي التي تديرها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، غير ضرورية.

الباب ٢٦ - الإعلام (تابع)

١٠١ - السيد شاندر (الهند): قال إن وفده يؤيد الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية ولجنة تنسيق البرنامج بشأن

الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. واعتبر أن هذه المسألة تكنسي أهمية خاصة باقتراب الألفية الجديدة. لذا أعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الإعلام في سبيل تعزيز قدرتها على توجيه الانتباه الدولي إلى الحوار بين الحضارات وإلى الاقتراح المتعلق بإنشاء موقع على الويب مكرس لهذا الموضوع.

١٠٧ - السيد ساك (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): أشار إلى عرض الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة فقال إن الانتشار الجغرافي لإدارة شؤون الإعلام يختلف عنه في حالة الإدارات الأخرى وإن هيكلها البرنامجي لم يكن متناسبا دائما وهذا الانتشار. وبالنظر إلى الطابع المشترك الذي تتسم به برمجتها، ليس هناك مفر من أن تضطلع أكثر من وحدة تابعة للمنظمة بتنفيذ بعض البرامج، وهذه حقيقة ينبغي في الظروف المثالية أن يعكسها عرض المقترحات المتعلقة بالميزانية البرنامجية. وعلى ذلك، فإن أي تغيير في الهيكل البرنامجي لهذا الباب يستوجب إجراء تغييرات في هيكل الخطة المتوسطة الأجل.

١٠٨ - وأضاف قائلاً إن التطورات الرئيسية التي استحدثت في مجال الابتكارات التكنولوجية تتمثل في إنشاء موقع الأمم المتحدة على الويب والاستخدام المتنامي للإنترنت ولتكنولوجيا المعلومات في التصوير والإنتاج التلفزيوني. وقال إن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات أمر أساسي لكفالة تماشي البرامج المنتجة داخليا مع التصاميم والمعدات المستخدمة من قبل الموزعين الإعلاميين الخارجيين. وأكد أن تطوير خدمات الخط المفتوح سيظل يشمل جميع اللغات الرسمية الست.

١٠٩ - وفيما يتعلق بجدول ملاك الخدمات الجديدة للخط المفتوح، قال إن الإدارة لجأت إلى المساعدة المؤقتة والقصيرة الأجل بهدف الاحتفاظ بأقصى قدر من المرونة في الاستجابة

١٠٤ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية أشارت إلى عدم إمكانية تحديد مدى ما توظفه الأمم المتحدة في التكنولوجيا الجديدة على وجه الدقة لعدم توافر معلومات كافية في الميزانية البرنامجية المقترحة. وطالب بأن تحدّد أوجه الزيادة في الكفاءة والوفورات الناتجة عن اعتماد تكنولوجيا المعلومات تحديدا واضحا في المقترحات المتعلقة بالميزانية. واحتتم قائلاً إنه ينبغي للأمانة العامة أيضا أن تعجل بوضع الاستراتيجية الإعلامية الشاملة الطويلة الأجل التي تنادي بها اللجنة الاستشارية.

١٠٥ - السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأكد أهمية الدور الذي تؤديه إدارة المعلومات في زيادة الوعي العالمي بأنشطة الأمم المتحدة وعلى الحاجة إلى إدراجه بالكامل في الخطة المتوسطة الأجل. وركّز أولا على الحاجة إلى المساواة في التركيز على مختلف وسائط الإرسال والنشر التي تستخدمها الأمم المتحدة، على أن تولى وسائط الإعلام التقليدية الاهتمام الواجب. واقترح في هذا الصدد أن تموّل وسائط الإعلام التقليدية من الميزانية العادية بحيث تصل إلى جمهور أعرض في البلدان النامية. وركز ثانيا على الحاجة إلى تحقيق المساواة في أهمية مواقع الويب باللغات الرسمية الست وحث على رصد اعتماد لوظيفة منسق موقع الويب العربي تموّل من الميزانية العادية. وأعرب في هذا الخصوص عن قلق وفده إزاء استعمال أموال المساعدة المؤقتة العامة واستعارة موظفين مؤقتين لأجل قصير لأداء مهمة تنسيق موقع الويب العربي. واحتتم مشددا على الأهمية الخاصة التي يوليها وفده للمساواة بين اللغات الرسمية الست.

١٠٦ - السيد سلامة (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ويشاطر ممثل الهند ما أعرب عنه من آراء في دعم عام

١١٤ - وتطرق إلى موضوع مشاركة وسائل الإعلام في جلسات اللجان الرئيسية للجمعية العامة، فأوضح أن للصحفيين المعتمدين لدى المنظمة حرية تغطية جميع الجلسات العلنية للأمم المتحدة والكتابة عنها. إلا أنه لا يمكنهم حضور الجلسات المغلقة.

١١٥ - وأضاف أن الخفض المقترح في الموارد المخصصة للأنشطة الإعلامية المتصلة بقضية فلسطين هي تعديل تقني محض لا يعكس أي تغيير في أولويات المنظمة.

١١٦ - تكلم عما أثير من أن أنشطة إدارة شؤون الإعلام تتداخل وتلك التي تُنظمها الإدارات الأخرى، كـمكتب العلاقات الخارجية في المكتب التنفيذي للأمين العام، فقال إنه لن يدحر أي جهد في سبيل تعزيز التنسيق تجنبا للازدواجية والتداخل.

١١٧ - السيد أوداغا جالومايو (أوغندا): نبه إلى ضرورة مراعاة الهوة التكنولوجية القائمة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأنشطة المقترحة الاضطلاع بها في ميدان شؤون الإعلام، وأضاف أن التركيز ينبغي ألا يولى فقط للنشرات الإلكترونية، التي ليس للعديد من الدول الأعضاء إلا قدرة محدودة على الوصول إليها. وأكد أن العديد من الوفود يعتمد على النشرات الصحفية وغيرها من الوثائق الصادرة بالشكل المطبوع التقليدي. واحتتم قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتعرف بشكل أكبر على المشاكل التي تواجهها بعض الوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

للتغيرات السريعة التي يتسم بها هذا القطاع. غير أنه أعرب عن أمل هذه الإدارة في وضع صيغة رسمية لحالة جدول الملاك في هذا المجال في الأجل الطويل.

١١٠ - وفيما يتعلق بالمشروع التجريبي المقترح لإنشاء نظام البث الإذاعي الدولي، رأى أن هذا المشروع لن يمضي قدما، رغم إدراج رأس المال الأولي في مقترحات الميزانية البرنامجية، إلا إذا تم تدبير الموارد الصافية المطلوبة من الموارد الخارجة من الميزانية.

١١١ - وفيما يتعلق بإغفال المؤتمر المعني بالممارسات التقييدية للأعمال التجارية من قائمة الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المقرر تنظيمها برعاية الأمم المتحدة في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، قال إن مثل هذا الإغفال يحصل بسبب الطريقة التي تُجهَّز بها ولايات المؤتمرات. غير أنه أكد أن إدارة شؤون الإعلام ستقدم خدمات الدعم كذلك للمؤتمر.

١١٢ - وأضاف أن الزيادة في المبلغ المدرج في الميزانية فيما يتعلق بنفقات سفر مكتب المتحدث باسم الأمين العام اقترحت نتيجة للزيادة في الإنفاق التي سُجلت سابقا تحت هذا البند، وهي تشمل فترة السنتين الحالية. وعليه، فإن الحكمة تقتضي كفالة توفير الموارد الكافية لمكتب الناطق باسم الأمين العام لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١١٣ - واستطرد قائلا إن بعض الأعضاء شكك في جدوى إصدار طبعتين منفصلتين من مجموعة قرارات الجمعية العامة كل سنة. وأوضح أن الإصدار الأول يأخذ شكل نشرة صحفية تكون متوافرة بُعيد اختتام الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة، مؤكدا أن العديد من الوفود وجد أن هذا الإصدار المبكر مفيد للغاية. أما الإصدار الآخر فيُمثل الوثائق الرسمية للجمعية العامة التي لا تُصبح متوافرة إلا في مرحلة لاحقة بعد خضوع موادها للتحرير والترجمة.